



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة الثلاثون

الخرطوم، السودان، 19-23 فبراير/شباط 2018

شبكة المكاتب الميدانية

موجز

يعتبر تحديث نطاق تغطية المكاتب الميدانية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أمراً لا غنى عنه من أجل التكيف مع المستجدات الحالية وتحقيق قدر أكبر من المرونة والكفاءة والأثر في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية. ويهدف هذا الاستعراض لشبكة المكاتب الميدانية في إقليم أفريقيا إلى تعزيز قدرات الشبكة على دعم أولويات البلدان واحتياجاتها المحددة دعماً كافياً.

ومن المهم بالنسبة إلى البلدان الأعضاء في الإقليم دعم الجهود التي تبذلها المنظمة في مجالي تعبئة الموارد والشراكات والمساهمة في آليات التمويل الإقليمية، مثل حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا وحسابات الأمانة الأحادية للابتكار وتوسيع النطاق كذلك. ويجب زيادة تعزيز الشراكات مع البلدان الأعضاء بالتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية والإقليمية الفرعية لإسداء المشورة في مجال السياسات وتنمية القدرات والاستفادة من عمل المنظمة المضطلع به في مجالي وضع القواعد والمعايير.

الإجراءات التي يُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

- (1) دعم المبادئ المقترحة والمعايير العامة لاستعراض نطاق تغطية شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمنظمة من خلال اعتماد ترتيبات مرنة؛
- (2) الإقرار بالحاجة إلى استعراض التغطية العالمية للمنظمة من أجل توجيه دعم أكثر فعالية إلى الأعضاء مع إيلاء اهتمام خاص إلى البلدان التي تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية جسيمة؛
- (3) الترحيب باستعراض نماذج ملاك الموظفين في المكاتب القطرية من أجل زيادة المرونة والتكيف مع الاحتياجات الناشئة لدى البلدان؛



ARC30

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

- (4) الاعتراف بالجهود التي تبذلها المنظمة في الإقليم لتعزيز الشراكات الوطنية والدولية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل زيادة فعالية الدعم المعياري والميداني؛
- (5) تهمين تركيز المنظمة وعملها القويين على المستوى القطري من خلال الإنجازات التي يُسلط عليها الضوء خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الكثير من ممثلات المنظمة في الإقليم؛
- (6) الترحيب بمبادرة الذكرى السنوية الأربعين كفرصة لتجديد التزام المنظمة بحضورها الطويل الأمد في الميدان مع ضمانها في الوقت نفسه المرونة والكفاءة ومستوى عالٍ من القدرات الفنية؛
- (7) تأكيد استمرار الحاجة إلى إعطاء الأولوية للشراكات وتعبئة الموارد على المستوى الميداني، مع التركيز على التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوثيق أواصر التعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما وسائر وكالات الأمم المتحدة.

أولاً - معلومات أساسية

1- طلب المجلس، في دورته الثالثة والخمسين بعد المائة، أن تقوم المؤتمرات الإقليمية المعقودة في عام 2016 بمراجعة الاستعراض المستقل لشبكة المكاتب الميدانية. وقد رحّبت جميع المؤتمرات الإقليمية بالوثيقة وأيدت المبادئ المقترحة والمعايير العامة لاستعراض نطاق تغطية مكاتب المنظمة.

2- ومع مراعاة آراء المؤتمرات الإقليمية ودورتي لجنة البرنامج ولجنة المالية المعقودتين في مايو/أيار 2016، قام المجلس في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة بما يلي:

- أقرّ بالحاجة إلى تحديث نطاق تغطية المكاتب الميدانية التابعة للمنظمة بصورة مرنة ومن دون أي زيادة في إجمالي ميزانية شبكة المكاتب الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، أيد المبادئ والمعايير التي ينبغي تطبيقها بحسب كل إقليم على حدة على نحو ما حدّده الاستعراض المستقل لشبكة المكاتب الميدانية؛
- وأقرّ التوصيات الخاصة بالأقاليم الصادرة عن كل مؤتمر من المؤتمرات الإقليمية في عام 2016، بما يتضمّن إنشاء مكاتب جديدة أو توفير الدعم لتعزيز القدرات المتاحة من دون أن تترتب عن ذلك أي تكلفة، على أن يتم ذلك في أفضل الحالات على أساس اتفاق لتقاسم التكاليف مع الحكومة المضيفة المعنية؛
- وأقرّ إنشاء مكتب إقليمي فرعي منفصل لغرب أفريقيا ويستحسن أن يكون مقره في أحد البلدان الناطقة باللغة الفرنسية، وإنشاء مكتب إقليمي فرعي لبلدان المشرق العربي في لبنان؛
- وأيد استخدام "مكاتب الاتصال والشراكة" إلى جانب "المكاتب المتعددة الاعتمادات" (التي يكون فيها ممثل المنظمة موجوداً في بلد آخر)؛
- وشجّع المدير العام على مواصلة جهود تدعيم اللامركزية وتحسين القدرات والرقابة الداخلية في المواقع الميدانية بموازة الحفاظ على القدرات الفنية في المقر الرئيسي والمواقع الميدانية لتنفيذ برنامج العمل.

3- وقد أقرّ المؤتمر، في دورته الأربعين المعقودة في يوليو/تموز 2017، النتائج الرئيسية المنبثقة عن تقرير التقييم المستقل للقدرات الفنية للمنظمة الذي كان قد أُجري في عام 2016 مع الإقرار والتوصية بما هو وارد أناه. وقام المؤتمر، ضمن جملة أمور أخرى، بما يلي:

- (1) أعرب عن تقديره إزاء زيادة القدرات الفنية للمنظمة بين عامي 2012 و2016، في كل من المقر الرئيسي والمقار الميدانية، على الرغم من مستوى الميزانية الإسمية الثابتة والتراجع العام في عدد الوظائف خلال الفترة التي شملها الاستعراض؛
- (2) ورحّب باقتراح توطيد التعاون القائم بين المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في المجالات الإدارية، لأغراض خفض التكاليف وتحقيق الكفاءة، إلى جانب الارتقاء بمركز المنظمة المرموق كمستودع للقدرات الفنية.

4- وأقرّ المجلس، في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2017)، الهيكل التنظيمي المحدّث وأشار إلى إمكانية نشوء عمليات نقل أخرى في الميزانية نتيجة للتوجيهات الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية، والمزيد من تخطيط العمل، ونتيجة استخدام طرائق التنفيذ الأكثر كفاءة خلال فترة السنتين.

ثانياً - الإنجازات المشتركة بين الأقاليم الخمسة

5- كما هو مشار إليه في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019، بدأت الأمانة إجراء استعراض لنطاق التغطية القطرية وطرائقها في كل إقليم تماشياً مع التوجيهات الصادرة عن المجلس في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة المعقودة في مايو/أيار - يونيو/حزيران 2016.

6- ولا تماشى النماذج الحالية لملاك الموظفين في المكاتب القطرية بشكل جيد مع احتياجات البلدان. فالحصة العالية جداً من الموارد المخصصة لتكاليف الموظفين في ميزانية الاعتمادات الصافية لشبكة ممثليات المنظمة تحدّ على وجه الخصوص من مرونة المنظمة في التكيف مع الاحتياجات المستجدة والاستثمار في متطلبات متطورة خاصة بالخبرة. ولذلك، ستقوم الأمانة بشكل تدريجي، خلال فترة السنتين، بتعديل طرائق التغطية القطرية، واتخاذ تدابير لزيادة المرونة في استخدام موارد الميزانية. وتحقيقاً لذلك، سيتم تدريجياً اعتماد نموذج لملاك الموظفين في المكاتب القطرية يتسم بالترشيد بالاستناد إلى جملة أمور، منها حجم البرنامج القطري ومدى تعقيده النسبي، بما في ذلك المساهمات الطوعية والشراكات. ومع مرور الوقت، سيسمح هذا النهج بإعادة تخصيص موارد الاعتمادات الصافية داخل ميزانية شبكة المكاتب القطرية لكل إقليم دون أن يترتب على ذلك أي تكلفة، وفقاً للاحتياجات والأولويات الناشئة والخاصة بكل بلد (مثل بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وفتات البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية). وستعطى الأولوية للاستثمار في القدرات الفنية وبناء الشراكات والاتصال والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

7- وسعيًا إلى موازنة حجم المكاتب القطرية التابعة للمنظمة والموارد المخصّصة لها مع مستوى الاحتياجات والسياقات القطرية، تجري مفاوضات مع بعض البلدان التي تنفذ فيها برامج محدودة أو التي ينخفض فيها مستوى التنفيذ، للتحوّل من ممثليات كاملة إلى ممثليات متعددة الاعتمادات. وقد أبرم اتفاق أول مع كوستاريكا في عام 2017. وبالنسبة إلى البلدان التي ترتفع فيها معدلات التنفيذ، لا تزال المفاوضات جارية للتحوّل من مكاتب قطرية متعددة الاعتمادات إلى مكاتب قطرية كاملة أو من عدم وجود أي حضور إلى اعتمادات متعددة من دون تكبد أي تكلفة. ويجري التفاوض بشأن إنشاء مكاتب شراكة واتصال مع البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل المهتمة. وقد أنشئ مكتب شراكة واتصال جديد في المكسيك في أكتوبر/تشرين الأول 2017 ليرتفع بذلك مجموع عدد المكاتب إلى ستة.

8- وسعيًا إلى تعزيز الدعم الفني المقدم إلى البلدان الأعضاء، يجري حالياً إنشاء المكتب الإقليمي الفرعي الجديد لبلدان المشرق العربي في بيروت، لبنان، بعد الاتفاق مع حكومة لبنان على استضافة هذا المكتب. وسيتضمن الفريق المتعدد التخصصات في هذا المكتب، الذي تتم تغطيته بالكامل من موارد من خارج الميزانية، خبراء في مجالات السياسات

والقدرة على الصمود وتغير المناخ ووقاية النباتات والصناعات الزراعية والمنظمات الريفية والإرشاد. ووظيفة المنسق الإقليمي الفرعي، المبينة في الوظائف المدرجة في الميزانية المتعلقة بالمكتب، هي تحويل للوظيفة الأصلية لممثل المنظمة في لبنان. ومن المتوقع إنشاء المكتب الإقليمي الفرعي الجديد لغرب أفريقيا في مطلع عام 2018. ولا يزال التشكيل المضبوط للفريق المتعدد التخصصات في هذا المكتب قيد المناقشة، ولكنه سينشأ من خلال عملية لنقل وظائف من المكتب الإقليمي لأفريقيا الذي يغطي حالياً وظائف الإقليم الفرعي، ووظائف ممولة بموجب اتفاق البلد المضيف. كما يجري تعزيز المكتب الإقليمي الفرعي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن بعد الدعم الإضافي المقدم من حكومة الإمارات العربية المتحدة. وسيوفر الفريق المتعدد التخصصات لهذا المكتب الخبرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإنتاج النباتي ووقاية النباتات، وإدارة المياه والري، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتنمية الثروة الحيوانية.

9- وبالإضافة إلى ذلك، عُززت قدرات البرمجة والتنفيذ لكل المكاتب الإقليمية الخمسة التابعة للمنظمة بإنشاء الوظيفة الجديدة الرفيعة المستوى لقائد البرنامج الإقليمي من أجل تولي المسؤولية الشاملة عن الصياغة الموضوعية لبرنامج العمل الشامل في الإقليم وتنفيذه ورصده. وهذا يتماشى مع عملية توحيد البرنامج الاستراتيجي والمبادرات الإقليمية.

10- وتقوم المنظمة، سعياً منها إلى زيادة تخصيص الموارد القطرية، بمتابعة الوفاء بالالتزامات المستحقة من الحكومات بموجب اتفاق البلد المضيف، مثل المساهمات العينية ومدفوعات المساهمات النقدية الحكومية المناظرة. وفي غضون ذلك، يعاد التفاوض بشأن بعض اتفاقات البلد المضيف القديمة، بما يشمل تحديث المساهمات الحكومية من أجل إبراز الوضع الاقتصادي للبلد المعني. وهذه العملية جارية لكنها يمكن أن تكون، بحكم طبيعتها، مطوّلة.

11- ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أنه يجري التشديد على الإبلاغ عن الجودة باعتباره أحد المجالات الرئيسية التي يجري السعي فيها إلى إدخال تحسينات في جميع المكاتب الميدانية التابعة للمنظمة. وفي عام 2017، انطلقت المرحلة الأولى لعملية الإبلاغ عن الرقابة الداخلية في كل الأقاليم الخمسة. وقد حلت عملية الإبلاغ عن الرقابة الداخلية محل القوائم المرجعية السنوية لممثليات المنظمة. وتمثل هذه العملية التزاماً طويلاً الأجل، تحاول أيضاً ترشيد عمل المكاتب الميدانية ودمج استبيان الرقابة الداخلية مع سائر متطلبات الإبلاغ، بما يشمل تقييماً للمخاطر الخارجية. وحتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2017، قُدمت جميع استبيانات الرقابة الداخلية المطلوبة من المكاتب القطرية. واستناداً إلى استبيانات الرقابة الداخلية، سيُعد كل مكتب إقليمي خطابات تمثيل سيستخدمها المدير العام لإعداد بيان الرقابة الداخلية. وتواصل الإدارة العليا، بتأييد ودعم قويين من الأجهزة الرئاسية والمراجعة الخارجية، تأكيد الحاجة إلى رقابة داخلية قوية وإدارة فعالة للمخاطر.

12- كما أن تعزيز التعاون بين الوكالات التي توجد مقرها في روما جارٍ على قدم وساق على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وتلتزم هذه الوكالات التزاماً كاملاً بالمساهمة معاً في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والعمل جنباً إلى جنب من أجل دعم البلدان في تنفيذها. ويجري حالياً وضع ممارسات جيدة وتكرارها في مجموعة من السياقات، مع التركيز على التحديات المشتركة، والنهج والابتكارات، وتوسيع نطاق الأنشطة المشتركة الفعالة، واتخاذ مبادرات مشتركة. وفي سبتمبر/أيلول عام 2017، توجّه معاً رؤساء الوكالات الثلاث التي توجد مقرها في روما إلى إثيوبيا في أول بعثة قطرية مشتركة حيث وجهوا نداءً مشتركاً لزيادة الاستثمار في تعزيز قدرة السكان على الصمود أمام الجفاف وآثار

الصددمات المناخية. وعلى المستوى القطري، تشارك هذه الوكالات في برجة المشاريع وصياغتها وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، وقّع مكتب المنظمة في السودان إعلاناً على المستوى القطري مع برنامج الأغذية العالمي لتعزيز استدامة تدخلات البرامج القطرية وأثرها، وتوطيد مجالات التعاون والشراكة على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، لا يزال عدد البلدان التي تعمل فيها المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مبانٍ مشتركة آخذاً في الازدياد ووصل حالياً إلى ثمانية بلدان، بما يتماشى مع الاتفاق الإطاري الذي وقّعه الوكالتان في عام 2013.

13- وفي سياق قرار الجمعية العامة بخصوص الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لعام 2016 (243/71)، تقدّم الأمين العام للأمم المتحدة باقتراح للإصلاح من أجل جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنسم بالمزيد من الفعالية والتماسك والمساءلة، بما يسمح بتقديم الدعم المناسب لتحقيق خطة عام 2030، وذلك لكي تنظر فيه الدول الأعضاء وتصادق عليه. ويقتضي الإصلاح إجراء تعديلات كبيرة في مجموعة المهارات، والقيادة، وآليات التنسيق والمساءلة الخاصة بالمنظومة. وتتمحور الرؤية حول سبعة مسارات للإصلاح، وهي: (1) تحقيق النتائج على نطاق المنظومة؛ (2) وإنشاء جيل جديد من فرق الأمم المتحدة القطرية؛ (3) وتنشيط نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين؛ (4) ووضع نهج إقليمي متجدد؛ (5) وتحسين الإشراف والمساءلة؛ (6) والارتقاء بمستوى الشراكات؛ (7) ووضع ميثاق تمويل جديد. وإن الإصلاح ينطوي على إطار زمني متغير لتنفيذ مختلف الاقتراحات، ورهين بالدعم الذي تقدّمه الدول الأعضاء. وتقوم المنظمة حالياً بتقييم انعكاسات هذا المجموعة من اقتراحات الإصلاح مع العمل في الوقت نفسه بنشاط مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستويين القطري والإقليمي لدعم مبادرة الأمين العام الخاصة بالإصلاح.

ثالثاً- الإنجازات والتحديات في شبكة المكاتب الميدانية في إقليم أفريقيا

14- سعياً إلى مواصلة تعزيز الدعم الفني المقدم إلى البلدان الأعضاء، يجري حالياً إنشاء المكتب الإقليمي الفرعي الجديد لغرب أفريقيا في داكار، السنغال. وتم توقيع اتفاق البلد المضيف في 28 يناير/كانون الثاني 2018 خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. ومن المفترض أن تنتهي كامل عملية إنشاء المكتب بحلول الربع الأول من عام 2018. ولا يزال التشكيل المضبوط للفريق المتعدد التخصصات في هذا المكتب قيد الاستعراض، ولكنه سينشأ من خلال عملية لنقل وظائف من المكتب الإقليمي لأفريقيا الذي يغطي حالياً وظائف الإقليم الفرعي، ووظائف ممولة بموجب اتفاق البلد المضيف.

15- وبغية تعزيز القدرات الفنية في المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى، سيتم الاحتفاظ بفريق قوي متعدد التخصصات في ليرفيل. وفي ضوء ذلك، فإن التزام حكومة البلد المضيف بالحفاظ على مستوى كاف من الدعم للمكتب جدير بالثناء. وتشمل المواضيع الرئيسية التي يغطيها هذا المكتب الإقليمي الفرعي الغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية والأراضي والمياه والتغذية والسياسات. وتم إيفاد خبير في مجالي الرصد والتقييم إلى الإقليم الفرعي لدعم تنفيذ المشاريع وتبادل المعلومات وتسليط المزيد من الضوء عليها. وتحت إطار مجال الغابات، اتخذت مبادرات محدّدة بشأن المنتجات غير الخشبية ولحوم الطرائد لتلبية طلبات محدّدة في الإقليم الفرعي.

16- كما خضع المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية لتعزيز من أجل النهوض بوظيفة الاتصال والشراكات مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة التي يوجد مقرها في أديس أبابا. وخصّصت للمكتب، على وجه التحديد، وظيفتان جديدتان، وهما موظف معني بالأمن الغذائي وموظف معني بالسياسات. ووقّعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة مذكرة تفاهم بشأن التعاون ووضعنا استراتيجية تنفيذ وخطة تنفيذ للفترة 2017-2018.

17- وسعيا إلى مواءمة هياكل المكاتب القطرية للمنظمة والموارد المخصّصة لها مع مستوى الاحتياجات والسياقات القطرية، تجري مفاوضات مع بعض البلدان التي تنفذ فيها برامج محدودة أو التي ينخفض فيها مستوى التنفيذ، للتحويل من ممثلات كاملة إلى ممثلات متعددة الاعتمادات. وبالنسبة إلى البلدان التي ترتفع فيها معدلات التنفيذ، لا تزال المفاوضات جارية للتحويل من مكاتب قطرية متعددة الاعتمادات إلى مكاتب قطرية كاملة أو من عدم وجود أي حضور إلى اعتمادات متعددة من دون تكبد أي تكلفة. ويجري التفاوض بشأن مكاتب الشراكة والاتصال مع البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل المهتمة بهدف تعزيز الشراكات وتوفير الخبرة الفنية ذات الصلة لخدمة الأعضاء. وتُبدل في الوقت الحالي جهود لوضع برامج الشراكة، التي سبق توقيعها مع الكاميرون (2015) وكوت ديفوار (2016) وغينيا الاستوائية (2015)، موضع التنفيذ. فعلى سبيل المثال، تعززت وظيفة الاستثمار لمكتب أبيدجان من أجل إقامة تعاون استراتيجي مع مصرف التنمية الأفريقي.

18- وأكدّ المجلس، في يونيو/حزيران 2016، التوصية الصادرة عن المؤتمر الإقليمي لأفريقيا في دورته التاسعة والعشرين والقاضية بتحويل وظائف المراسلين الوطنيين في جزر القمر وموريشيوس وسيشيل الواقعة في المحيط الهندي إلى وظائف لموظفي برامج وطنيين بدوام كامل تابعين للمنظمة تحت إشراف ممثل المنظمة في مدغشقر وتوجيهه، شريطة أن تنفذ هذه العملية من دون أية تكلفة، ويستحسن أن يتم ذلك بموجب اتفاق لتقاسم التكاليف مع الحكومة المضيفة المعنية. وقد بدأت المناقشات مع موريشيوس وسيشيل بخصوص وضع برامج شراكة واستكشاف فرص التمويل من خلال حساب أمانة أحادي، في حين أن المفاوضات بشأن إنشاء وظيفية موظف في وطني جارية مع جزر القمر، وهي بلد منخفض الدخل. وستستكشف فرص أخرى مع البلدان الثلاثة في إطار عملية الصياغة الجارية للدورة المقبلة من إطار البرمجة القطرية.

19- وفي سياق تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر الإقليمي لأفريقيا في دورته التاسعة والعشرين، سيكون المسؤول الفني المقرر إيفاده إلى غابوروني، بوتسوانا، مسؤولاً عن الاتصال مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وسيعين كممثل للمنظمة في بوتسوانا. وقد بلغ تعيين ممثل المنظمة في بوتسوانا مرحلة متقدمة.

20- وتدعم المنظمة مبدأ "منظمة واحدة" ومكتب واحد لكل بلد، وتبدل في الوقت الحالي جهودا لتطبيق هذا المبدأ إلى أقصى حد ممكن. وحفاظا على هذا المبدأ، اتخذت إجراءات لدمج الفرق المعنية بالقدرة على الصمود الممولة من ميزانية المشاريع في داكار ونبروي وجوهانسبرغ مع مكتب المنظمة القطري المعني. كما يجري تعزيز القدرات الفنية للمكتب الإقليمي في أكرا بشمالي وظائف فنية إضافية.

رابعاً- خيارات التغيير في إقليم أفريقيا والإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

21- إن المؤتمر مدعو إلى دراسة التوصيات التالية التي سيناقشها المجلس وتحليلها:

- (1) تامين التدابير الرامية إلى زيادة المرونة في استخدام الموارد المرصودة في الميزانية، بما يسمح للمنظمة في الإقليم بالاستجابة للاحتياجات والأولويات المستجدة والخاصة بكل بلد، مع التركيز بشكل خاص على فئات مثل بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وستعطي الأولوية للاستثمار في القدرات الفنية وبناء الشراكات والاتصال والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- (2) دعم التركيز على توطيد التعاون مع الوكالات التي توجد مقرها في روما ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى في الإقليم، من خلال وضع وتكرار الممارسات الجيدة والابتكارات والنهوض بالأنشطة المشتركة الفعالة وبلورة مبادرات مشتركة. فعلى سبيل المثال، وقع مكتب المنظمة في السودان إعلاناً على المستوى القطري مع برنامج الأغذية العالمي لتعزيز استدامة تدخلات البرامج القطرية وأثرها، وتوطيد مجالات التعاون والشراكة على الصعيد القطري.
- (3) الإقرار بما تبذله المنظمة من جهود مستمرة في وضع خطوط توجيهية لرصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري، ومن ثم الإسهام في إدراج هذه الأهداف في النظم الوطنية الخاصة بالتخطيط ورصد التقدم.

خامساً- 40 عاماً على إنشاء الممثلات القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة

22- تُغطي شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمنظمة 155 بلداً. وتنطوي هذه الشبكة على 85 ممثلة قطرية كاملة، منها 55 ممثلة أنشئت بين عامي 1977 و1979. ولذلك، يحتفل 70 في المائة تقريباً من هذه المكاتب، بين عامي 2017 و2019، بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائها. ويجري إعداد مبادرة تستمر لمدة ثلاث سنوات للاحتفال بالذكرى مرور "40 عاماً على إنشاء الممثلات القطرية للمنظمة".

23- وعن طريق عرض النتائج التي تحققت بفضل الحضور القطري الطويل الأجل للمنظمة على مدى العقود الأربعة الماضية، تثبت المبادرة أنها مناسبة مفيدة لتوضيح مواءمة خبرة المنظمة مع أولويات الحكومات، وتثبت في الوقت ذاته أيضاً سرعتها في التكيف مع الاحتياجات المتطورة للأقاليم والأقاليم الفرعية والبلدان.

24- وأظهرت احتفالات الذكرى السنوية أن الشركات الاستراتيجية والخيارات الابتكارية لتعبئة الموارد، بما فيها التعاون الوثيق مع الوكالات التي توجد مقرها في روما ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، تشكّل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية المنظمة الخاصة باللامركزية وأنها أساسية لدعم البلدان الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في المجالات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.